بسم الله الرحمن الرحيم(١) وبه ثقتي[١]

الحمد لله(٢) الذي شرح صدر[٢] من أراد هدايته . . . .

(١) ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة: اقتداء بكتاب الله عز وجل، فإنه مبدوء بالبسملة.

واقتداء بالنبي ﷺ فإنه كان يبتدئ كتبه بالبسملة كما في كتابه الذي أرسله إلى هرقل، أخرجاه في الصحيحين.

ولحديث أبي هريرة مرفوعًا: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع**» انظر تخريجه ص (١٠٥).

وقد استقر عمل العلماء على افتتاح كتب العلم بالبسملة.

وسيأتي شرح البسملة ص (١٠٣).

وأول من كتب البسملة سليمان عليه السلام، وكان ﷺ يكتب «باسمك اللهم» حتى نزول قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ**﴾.

(٢) قال شيخ الإسلام، وكذا ابن القيم: الحمد: هو ذكر صفات المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله، فإن تجرد عن ذلك فهو مدح.

فالفرق بينهما: أن الإخبار عن محاسن الغير إما أن يكون إخبارًا مجردًا من حب وإرادة، أو مقرونًا بحبه وإرادته، فإن كان الأول فهو مدح، وإن كان الثاني فهو الحمد. (بدائع الفوائد ٢/ ٩٣، التنبيهات السنية ص ٤).

وقوله: «لله» اللام للجنس المفيدة للاستغراق.

فالحمد كله له إما ملكًا، وإما استحقاقًا، فحمده لنفسه استحقاق، وحمد العباد له وحمد بعضهم لبعض ملك له (بدائع الفوائد ٢/ ٩٢).

وأيضًا تفيد هذه اللام الاختصاص، فالمستحق للحمد المطلق الكامل هو سبحانه، أما غيره فيحمد على أشياء خاصة. (الشرح الممتع ١/ ٥).

وقوله: «الله» علم على الباري جل وعلا، وهو أعرف المعارف على الإطلاق، الجامع لمعاني الأسماء الحسنى، والصفات العليا، ولذا يضاف إليه جميع الأسماء، فيقال مثلاً: الرحمن من أسماء الله، ولا يضاف هو إلى =

[١] في/ ز، ف، ظ بلفظ: (نستعين).

[٢] في/ ز بلفظ: (صدور).

للإسلام(١)، وفَقَّه في الدين من أراد به خيرًا(٢)، وفهمه [١] فيما أحكمه من الأحكام(٣)، أحمده أن جعلنا من خير أمة أخرجت. . . . .

= شيء، وهو مشتق من أله يأله إذا عبد، فهو إله بمعنى مألوه أي معبود، فهو دال على صفة له وهي الإلهية.

وأصله: الإله: حذفت الهمزة وأدغمت اللام باللام فقيل: الله.

ومعناه: ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين.

قال بعض العلماء: إنه الاسم الأعظم.

انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم ١/ ٢٢، ٢/ ٢٤٩، تيسير العزيز الحميد ص (٢٨، ٢٩).

(١) قوله: «شرح» أي وسع قلب من أراد هدايته، ووفقه وأرشده لاتباع الرسل.

وقوله: «شرح» إشارة إلى أن هذا الكتاب شرح، ومثل هذا يسمى براعة الاستهلال، وهو من المحسنات البديعية.

والإسلام: هو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله. وفي فتاوى العثيمين ١/ ٤٩: «الإسلام عند الإطلاق يشمل الدين كله، ويدخل فيه الإيمان، وإذا قرن مع الإيمان فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة من أقوال اللسان وعمل الجوارح، وفسر الإيمان بالأعمال الباطنة من اعتقادات القلوب وأعمالها».

(٢) الدين هو: الإسلام كما سبق.

والفقه في اللغة: الفهم، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ**﴾ وفي الشرع: معرفة أحكام الله عقائد وعمليات.

وفي الاصطلاح: معرفة الأحكام العملية بأدلتها التفصيلية. (الشرح الممتع ١/ ١٠) وسيعرفه الشارح قريبًا.

والخير: كلمة جامعة لكل ما يحبه الله ويرضاه من الطاعات، ضد الشر. حاشية ابن قاسم ١/ ٢١.

(٣) الأحكام: جمع حكم، وهو لغة القضاء.

واصطلاحًا: ما اقتضاه الشرع المتعلق بأفعال المكلفين من طلب أو تخيير =

[١] في / ز بلفظ: (وفهم فيه).

للناس[١]، وخلع علينا خلعة الإسلام خير لباس[٢]، وشرع لنا من الدين[٣] ما وصى به نوحًا وإبراهيم وموسى وعيسى، وأوحاه إلى محمد عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام[٤].

وأشكره[٥] وشكر المنعم واجب على . . . .

= أو وضع، والأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين:

الأول: تكليفية وهي خمسة: الواجب، والمندوب، والمحرم، والمكروه، والمباح.

الثاني: وضعية: وهي العلة، والسبب، والشرط، والمانع، والصحة، والفساد.

انظر: شرح الكوكب المنير ١/ ٣٣٣، ٤٣٤، والأصول من علم الأصول ص (٦).

(١) سبق تفسير الحمد.

وقوله: «أخرجت للناس. . .» فيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾، وكرر الحمد إيذانًا بتكرره حيث أعاده بالجملة الفعلية، واتباعًا لقوله ﷺ: «**إن الحمد لله نحمده ونستعينه**».

(٢) خلعة: بالكسر: ما يخلع على الإنسان، انظر: لسان العرب ٨/ ٧٦.

وخير بالنصب: صفة لخلعة ولم يؤنثه؛ لأنه اسم تفضيل مضاف إلى نكرة.

(٣) الشرع في اللغة: البيان والإظهار، انظر: لسان العرب ٨/ ١٧٦.

وفي الاصطلاح: ما شرعه الله لعباده على ألسنة رسله، وسبق تفسير الدين.

(٤) وفي ورد ذكر أولي العزم في القرآن في موضعين في الأحزاب، والشورى، وقد جمعهم بعضهم بقوله:

محمد إبراهيم موسى كليمه فعيسى فنوح هم أولو العزم

وهم في الفضل على هذا الترتيب المذكور في البيت.

(٥) ثنى بالشكر، وسيأتي تعريفه في كلام الشارح رحمه الله، وقال ابن القيم في مدارج السالكين ٢/ ٢٤٦: «والفرق بينهما: أن الشكر أعم من جهة أنواعه وأسبابه، وأخص من جهة متعلقاته، والحمد: أعم من جهة المتعلقات.

ومعنى هذا: أن الشكر يكون بالقلب خضوعًا واستكانة، وباللسان ثناء واعترافًا، وبالجوارح طاعة وانقيادًا، ومتعلقه النعم دون الأوصاف الذاتية فلا يقال =

. . . .

الأنـــام(١)، وأشـهـد أن لا إله إلا الله وحـده لا شـريك له(٢) ذو الجـــلال والإكـرام(٣)، وأشهـد أن سيدنـا، [ونبينا[١]](٤). . . . .

= شكرنا الله على حياته وسمعه وبصره وعلمه، وهو المحمود عليها كما هو المحمود على إحسانه وعدله، والشكر يكون على الإحسان والنعم.

فكل ما يتعلق به الشكر يتعلق به الحمد من غير عكس، وكل ما يقع به الحمد يقع به الشكر من غـيـر عكس، فـإن الشكر يقع بالجـوارح، والحـمـد يقع بالقلب واللسان».

وفي التنبيهات السنية ص (١١٤): «. . . وأيضًا فإن الشكر لا يكون إلا في مقابلة نعمة، وأما الحمد فيكون في مقابلة نعمة وفي غير مقابلة نعمة».

(١) والأنام: الجن والإنس، وقيل: ما على وجه الأرض من جميع الخلق (المصباح ١/ ٢٦).

(٢) تأتي «شهد» بمعنى أخبر كما في حديث ابن عباس في الصحيحين «شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر. . . » وتأتي بمعنى حضر كقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ﴾ وتأتى بمعنى اطلع كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، أي مطلع.

أي أقر بقلبي، ناطقًا بلساني أن لا معبود حق إلا الله.

و«أن» مخففة من الثقيلة، و«لا» نافية للجنس، و«إله» اسمها مبني على الفتح، وخبرها محذوف، والتقدير: حق، و«إلا» أداة استثناء ملغاة. و«الله» مرفوع على البدلية، و«وحده» حال من الاسم الشريف تأكيد للإثبات، و«لا شريك له» تأكيد للنفي، تأكيد بعد تأكيد اهتمامًا بأمر التوحيد.

(٣) ذو الجلال: أي ذو العظمة، والكبرياء والسلطان.

والإكرام: أي المكرم لأنبيائه وعباده الصالحين.

وقيل: ذو الجلال والإكرام: المستحق لأن يجل ويكرم. (التنبيهات السنية ص ٩٠).

(٤) أشهد: أي أقطع، وأن سيدنا: أي أفضلنا، والسيد يطلق على الشريف والرئيس والكريم ومتحمل أذى قومه. =

[١] ساقط من / ش.

محمداً(١) عبده(٢) . . . .

= والنبي: مأخوذ من النبوة وهي الارتفاع لرفعة منازلهم على الخلق، وقيل: مأخوذ من النبيء: وهو الطريق لأنهم هم الطريق إلى الله. (المطلع ص ٨٠).

وذكر شيخ الإسلام في كتاب النبوات ص (١٧٢، ١٧٣) الفرق بين الرسول والنبي: «أن النبي ينبئه الله وهو ينبئ بما أنبأ الله، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ولم يرسل هو إلى أحد لم يبلغه عن الله رسالة فهو نبي وليس برسول»، ويأتي قريبًا تعريف الرسول والنبي.

(١) قال في المطلع ص (٣): «سمي محمداً لكثرة خصاله الحميدة، وهو علم منقول من التحميد مشتق من الحميد اسم الله تعالى، وقد أشار حسان إلى ذلك بقوله:

وشقّ له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد

قال ابن القيم في جلاء الأفهام ص (٩٥): «والفرق بين محمد وأحمد من وجهين:

الأول: أن محمداً هو المحمود بعد حمد، فهو دال على كثرة الحامدين له، وذلك يستلزم كثرة موجبات الحمد فيه، وأحمد أفعل تفضيل من الحمد يدل على أن الحمد الذي يستحقه أفضل مما يستحقه غيره، فمحمد زيادة حمد في الكمية، وأحمد في الكيفية.

والثاني: أن محمداً هو المحمود حمداً متكرراً، وأحمد هو الذي حمده لربه أفضل من حمد الحامدين غيره...».

(٢) لا أشرف ولا أتم للمؤمن من وصفه بالعبودية لله سبحانه وتعالى.

وقد وصف الله رسوله بالعبودية في أشرف مقاماته، فقال تعالى في مقام الإسراء به: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ وقال تعالى في مقام الدفاع عنه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ وقال تعالى في مقام المعراج به: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ﴾ وقال تعالى في مقام التنزيل عليه: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾.

. . . .

ورسوله(١)، وحبيبه وخليله(٢) المبعوث لبيان الحلال والحرام(٣).

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه(٤) وتابعيهم الكرام. أما بعد(٥) فهذا(٦) شرح(٧) لطيف على مختصر المقنع(٨) للشيخ(٩) الإمام العلامة[١]،

(١) قال في المصباح ١/ ٢٢٦: «وأرسلت رسولاً بعثته برسالة يؤديها، فهو فعول بمعنى مفعول»، وفي التنبيهات السنية ص ٥: «الرسول: من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، والنبي أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه» وسبق كلام شيخ الإسلام في تعريف الرسول والنبي.

(٢) حبيبه: بمعنى محبوبه، والله سبحانه يُحب ويُحَب، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، وخليله: قال في المطلع ص (٤٢٩): «الخلة: بضم الخاء، وهي الصداقة التي تخللت القلب فصارت خلاله أي باطنه»، والخلة: أخص المحبة.

(٣) الحلال: ما لا يتعلق به أمر ولا نهي لذاته.

والحرام: ما نهى عنه الشارع على وجه الإلزام بالترك. (الأصول من علم الأصول ص ٧).

(٤) سيأتي الكلام على الصلاة على نبينا محمد وآله قريبًا.

(٥) سيأتي الكلام على «أما بعد» قريبًا.

(٦) قوله: «فهذا» قال في كشاف القناع ١/ ١٧: «إشارة إلى ما استحضره في ذهنه وأقامه مقام الملفوظ المقروء الموجود بالعيان سواء كانت قبل التأليف أو بعده بناء على أن مسمى الكتاب الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني».

(٧) الشرح في اللغة الكشف، والمراد هنا: ما يوضح المعاني ويكشفها.

ولطيف: فعيل من اللطافة، والمراد هنا: صغر الحجم، وبديع الصنعة، انظر: لسان العرب ٩/ ٣١٦.

(٨) سيأتي الكلام عليه.

(٩) إطلاق الشيخ على العالم باعتبار الكبر في العلم والفضيلة، والإمام: من يقتدى به. =

[١] في / ش بزيادة لفظ: «والحبر الهمام».

والعمدة القدوة الفهامة هو شرف الدين(١)، أبو النجا موسى[١] بن أحمد ابن موسى بن سالم بن عيسى المقدسي الحجاوي، ثم الصالحي الدمشقي(٢)، تغمده الله برحمته، وأباحه بحبوحة جنته(٣)، يبين حقائقه(٤)

= وفي الشرح الممتع ١/ ١٢: «هذا من باب التساهل بعض الشيء، لأن ـ الحجاوي ـ ليس كالإمام أحمد، أو الشافعي، أو مالك، أو أبي حنيفة، لكنه إمام مقيد له من ينصر أقواله...».

والعلامة: الهاء للمبالغة، والمراد العالم جداً. والقدوة: الأسوة. والفهامة: صيغة مبالغة من فهم أي عرف وعلم. انظر: لسان العرب ٥/ ١٧١، ١٢/ ٤٥٩.

(١) الشرف: المجد والعلو، قال في المصباح ٢/ ٤٥٣: «تغمده الله برحمته، بمعنى: ستره».

(٢) هو: أبو النجا شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الحجاوي ثم الصالحي الدمشقي (٩٦٨) مفتي الحنابلة بدمشق في عصره وانتهت إليه رياسة المذهب في الشام ودرس في الجامع الأموي، وألف كتاب «الإقناع» وهو عمدة في المذهب، واختصر كتاب «المقنع» للموفق ابن قدامة وسماه «زاد المستقنع في اختصار المقنع»، وهو الذي شرحه البهوتي في كتابه «الروض المربع».

انظر: مختصر طبقات الحنابلة ٩٣، والسحب الوابلة ٤٧٢.

(٣) أي أسكنه وسطها.

(٤) أي يكشف هذا الشرح مسائل الزاد، ويبينها.

قال في المصباح ١/ ١٤٤: «وحقيقة الشيء منتهاه، وأصله المشتمل عليه».

---

[١] في/ ز بلفظ: «موسى أبي أحمد أبي موسى أبي سالم أبي عيسى أبي سالم».

ويوضح معانيه ودقائقه(١) مع ضم قيود يتعين التنبيه عليها(٢)، وفوائد يحتاج إليها(٣) مع العجز وعدم الأهلية لسلوك تلك المسالك(٤)، لكن صيرورة[١] كونه لم يشرح اقتضت[٢] ذلك(٥).

والله المسؤول بفضله أن ينفع[٣] به كما نفع بأصله، وأن يجعله خالصًا(٦) لوجهه الكريم(٧)، وزلفى لديه في جنات[٤] النعيم(٨) [المقيم[٥]].

---

(١) دقائقه: أي غوامضه، قال في المصباح ١/ ١٩٧: «دقَّ الأمر دقة إذا غمض وخفي معناه، فلا يكاد يفهمه إلا الأذكياء».

(٢) أي مع إضافة قيود إليه.
والتنبيه: الإيقاظ، مصدر نبه، والمراد: بيان الشيء قصدًا بعد سبقه ضمنًا على وجه لو توجه إليه السامع الفطن لعرفه، ولكن لكونه ضمنيًا ربما يغفل عنه، انظر: لسان العرب ٣/ ٥٤٦.

(٣) قال في المصباح ٢/ ٤٨٥: «الفائدة: الزيادة تحصل للإنسان، وهي اسم فاعل».

(٤) وهذا من تواضعه رحمه الله، وإلا فهو من شيوخ المذهب المتأخرين، وهذا ظاهر باستقراء مصنفاته.

(٥) ويذكر أن الشيخ سليمان بن علي شرحه، فالتقى بالشيخ منصور في الحج، فلما اطلع على شرحه اكتفى به. حاشية ابن قاسم ١/ ٢٦.

(٦) الإخلاص: قيل في تعريفه: إفراد الحق سبحانه بالقصد في الطاعة، وقيل: تصفية العمل عن ملاحظة المخلوقين، وقيل: تصفية العمل من كل شوب.

(٧) الكريم: الذي لا أكرم منه، قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ١٦/ ٢٩٣: «ولفظ الكرم جامع للمحاسن والمحامد لا يراد به مجرد الإعطاء بل الإعطاء من تمام معناه... والكرم: كثرة الخير ويسرته».

(٨) سميت بذلك لما فيها من أنواع النعيم، واللذة والسرور.

---

[١] في / ز، هـ، ظ، ف بلفظ: «ضرورة».

[٢] في/ ز، هـ، بلفظ: «اقتضى».

[٣] في/ ف بلفظ: «ينفع».

[٤] في/ ز بلفظ: «الجنات».

[٥] ساقط من / ف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم[(١)] الله[(٢)] الرحمن الرحيم[(٣)]) أي [أبتدئ[١]] بكل اسم للذات الأقدس[(٤)] المسمى بهذا الاسم الأنفس، الموصوف بكمال الإنعام وما

---

(١) حذفت الألف لكثرة الاستعمال.

والباء للمصاحبة، أو للاستعانة. والجار متعلق بمحذوف فعل مؤخر مناسب للمقام، وتقديره فعلاً أولى؛ لأن الأصل في العمل للأفعال، وقدر مؤخرًا لفائدتين:

الأولى: التبرك بالبداءة باسم الله تعالى. الثانية: الحصر؛ لأن تقديم المتعلق يفيد الحصر.

وقدر مناسبًا؛ لأنه أدل على المراد، فلو قلت مثلاً عندما تريد أن تقرأ كتابًا: بسم الله أبتدئ لا يدرى بماذا تبتدئ؟ لكن بسم الله أقرأ أدلّ على المراد الذي تبتدئ به.

وكسرت الباء وإن كان حق الحروف المفردة الفتح؛ للزومها الحرفية والجر، ولتشابه حركتها عملها. انظر: بدائع الفوائد ١/ ٢٣، كشاف القناع ١/ ١٠، الشرح الممتع ١/ ٣.

(٢) أي بكل اسم من أسماء الله؛ لأن المفرد المضاف يعم. وسبق شرح لفظ الجلالة ص ٩٣.

(٣) «الرحمن» من أسماء الله المختصة به لا يطلق على غيره، ومعناه: المتصف بالرحمة الواسعة. و«الرحيم» معناه: ذو الرحمة الواصلة.

وإذا جمعا صار المراد بالرحيم الموصل رحمته من يشاء من عباده كما قال تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ﴾ فهو ملاحظ فيه الفعل، وأما الرحمن فهو الموصوف بالرحمة الواسعة فهو ملاحظ فيه الصفة. (الشرح الممتع ١/ ٣).

(٤) القدوس: مأخوذ من قدس بمعنى نزهه، وأبعده عن السوء مع الإجلال والتعظيم. (شرح النونية للهراس ٢/ ١٠٥).

---

[١] ساقط من / هـ، وش، وظ.

. . . .

دونـه، أو بإرادة ذلـك(١)، أؤلِّف مستعينًا أو ملابسًا على وجه التبرك(٢)، وفي إيثار هذين الوصفين المفيدين للمبالغة في الرحمة إشارة لسبقها[١] وغلبتها [٢ من حيث ملاصقتها لاسم الذات٢] وغلبتها [من حيث[٣] تكرارها] على أضدادها، وعدم انقطاعها(٣)، وقدم الرحمن(٤)، لأنه علم في قول، أو كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره تعالى(٥)، لأن معناه

(١) تأويل الرحمة بالإنعام، أو بإرادة الإنعام جرى فيه على طريقة الأشاعرة، والذي عليه أهل السنة والجماعة إثبات صفة الرحمة لله عز وجل على وجه يليق بجلاله وعظمته، ولا تشبه رحمة المخلوق، ومن ثمراتها الإنعام. (حاشية العنقري على الروض ١/ ٥).

قال في المطلع ص (٢٠٣): «والنعمة: اليد، والصنيعة، والمنة، واتساع المال».

(٢) سبق أن الباء للاستعانة، أو المصاحبة، فالتقدير: بسم الله أؤلف حال كوني مستعينًا بذكره متبركًا به. قال في المصباح ١/ ٤٥: «والبركة: الزيادة والنماء».

(٣) ويؤيده ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما خلق الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلب غضبي**»، وفي رواية: «**غلبت غضبي**»، وفي رواية: «**سبقت غضبي**» أخرجاه في الصحيحين.

(٤) قال في تيسير العزيز الحميد ص (٢٩): «فالرحمن أوسع معنى من الرحيم كما يدل عليه زيادة البناء».

(٥) قال ابن القيم رحمه الله: «أسماء الرب تعالى هي أسماء ونعوت فإنها دالة على صفات كماله، فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية، فالرحمن اسمه تعالى ووصفه تعالى لا ينافي اسميته، فمن حيث هو صفة جرى تابعًا لاسم الله تعالى، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع، بل ورد الاسم العلم، ولما كان هذا الاسم مختصًا به سبحانه حسن مجيئه مفردًا غير تابع كمجيء اسم الله، وهذا لا ينافي دلالته على صفة الرحمة كاسم الله فإنه دال على صفة الألوهية فلم يجئ قط =

---

[١] في / هـ، بلفظ: «لسعتها».

[٢-٢] ساقط من / ش.

[٣] ساقط من / ش، هـ.

. . . .

المنعم الحقيقي[١] البالغ في الرحمة غايتها، وذلك لا يصدق على غيره، وابتدأ بها تأسيًا بالكتاب العزيز[٢] [٣] وعملاً بحديث: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر**»[٤] أي ناقص البركة، وفي

= تابعًا لغيره بل متبوعًا، وهذا بخلاف العليم والقدير والسميع والبصير ونحوها، ولهذا لا تجيء هذه مفردة بل تابعة». انظر: بدائع الفوائد١/ ١٥٩.

(١) تأويل الرحمة بالنعمة مذهب الأشاعرة، وسبق أن مذهب أهل السنة والجماعة إثبات صفة الرحمة لله عز وجل على وجه يليق بجلاله وعظمته بلا تحريف ولا تمثيل ولا تكييف.

(٢) قال شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (٥١): «وتذكر في ابتداء جميع الأفعال، وإنما تستحب إذا ابتدأ فعلاً تبعًا لغيرها لا مستقلة فلم تجعل كالحمدلة والهيللة».

(٣) بدأ المصنف الماتن والشارح بالحمد لله بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم، والنبي الكريم في ابتدائه الحمد بجميع خطبه، وعملاً بالحديث السابق، والابتداء إما حقيقي أو إضافي، فالحقيقي حصل بالبسملة، والإضافي حصل بالحمدلة، وقدمت البسملة اقتداء بالقرآن، والسنة، والإجماع، وسبق تفسير الحمد لله ص (٩٣).

(٤) أبتر: أي أقطع، والبتر القطع، النهاية في غريب الحديث١/ ٩٣.

الحديث روي على ثلاثة أوجه: «ببسم الله»، «بحمد الله»، «بذكر الله».

فالوجه الأول عزاه النووي والحافظ ابن حجر والسيوطي لعبد القادر الرهاوي في كتاب الأربعين البلدانية من حديث أبي هريرة.

انظر: الأذكار للنووي ص ١٠٣، التلخيص الحبير ٣/ ١٥١ ـ ١٥٢، الجامع الصغير ٢/ ٩٢.

وأما الوجه الثاني: فأخرجه أبو داود ٥/ ١٧٢ ـ الأدب ـ باب الهدي في =

. . . .

الحَمْدُ لِلَّهِ

روايـة: «**بالحمد لله**» فلذلك جمع بينهما فقال: (**الحمد لله**) أي جنس الوصف بالجميل، أو كل فرد منه مملوك أو مستحق للمعبود بالحق المتصف بكل كمال على كمال.

= في الكلام ـ ح ٤٨٤٠، ابن ماجه ١/ ٦١٠ ـ النكاح ـ باب خطبة النكاح ـ ح ١٨٩٤، النسائي في عمل اليوم والليلة ص ٣٤٥ ـ ح ٤٩٤، ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ١/ ١٠٢ ـ ح ١، ٢، الدارقطني في سننه ١/ ٢٢٩ ـ الصلاة ح ١، البيهقي ٣/ ٢٠٩ ـ الجمعة ـ باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ٢/ ١٢٣، ابن الأعرابي في المعجم ٢/ ٣٨١ ـ ح ٣٦١ ـ من حديث أبي هريرة مرفوعًا.

وعزاه النووي والحافظ ابن حجر لأبي عوانة في متسخرجه على صحيح مسلم، انظر: الأذكار ص ١٠٣، فتح الباري ٨/ ٢٢٠، وأخرجه الطبراني في الكبير ١٩/ ٧٢ ـ ح ١٤١ ـ من حديث كعب بن مالك الأنصاري مرفوعًا، وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة ص ٣٤٥ـ ٣٤٦ ـ ح ٤٩٥، ٤٩٦ ـ من حديث الزهري مرسلاً.

وأما الوجه الثالث: فأخرجه أحمد ٢/ ٣٥٩، الدارقطني ١/ ٢٢٩ ـ الصلاة ـ ح ٢ من حديث أبي هريرة، وأخرجه عبد الرزاق ١١/ ١٦٣ ـ الجامع ـ ح ٢٠٢٠٨ ـ من حديث معمر عن رجل من الأنصار.

الحديث صححه ابن حبان، وحسنه ابن الصلاح، والنووي، والعراقي، والحافظ ابن حجر والسيوطي من حديث أبي هريرة مرفوعًا. انظر: الأذكار ص ١٠٣، الدر المنثور ١/ ١٠، الفتوحات الإلهية ٣/ ٢٨٨، ٦/ ٦٣. وصوب إرساله الدارقطني في السنن ١/ ٢٢٩.

وقد تفرد برواية الحديث قرة بن عبد الرحمن المعافري عن الزهري، وقرة لا يحتج به إلا في روايته عن الزهري، لأنه ضعيف من قبل حفظه، وروايته عن الزهري موثقة، قال الأوزاعي: ما أحد أعلم بالزهري منه.

. . . .

. . . .

والحمد: [١] الثناء بالصفات الجميلة والأفعال الحسنة سواء كان في مقابلة نعمة أم لا[٢].

وفي الاصطلاح: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا على الحامد أو[٣] غيره(١).

والشكر لغة(٢): هو الحمد، واصطلاحًا: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه لما خلق لأجله(٣)، قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾(٤) وآثر لفظ الجلالة دون باقي الأسماء كالرحمن والخالق[٤] إشارة إلى أنه كما

---

(١) فيه إشارة إلى أن الحمد متعلق بالإنعام، وليس كذلك بل يتعلق بجميع صفات الكمال كما سبق ص (٩٣).

(٢) اللغة: اللسان، وحدّه: أصوات وحروف دالة على المعاني، أو الكلام المصطلح عليه بين كل قبيلة، انظر: لسان العرب ١٥/ ٢٥١.

والاصطلاح: العرف الخاص، وهو إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد منه لمناسبة بينهما، أو مشاركة في أمر، أو مشابهة في وصف، أو غير ذلك.

(٣) ويكون بالشكر بالقلب: إقرارًا واعترافًا بإنعامه سبحانه، وباللسان: التحدث بها على وجه الثناء على الله، لا على الفخر والخيلاء، وبالجوارح: استخدامها في طاعة الله، وصرف النعمة في مرضاته.

(٤) سورة سبأ آية (١٣)، وسبق كلام ابن القيم في الفرق بين الشكر والحمد.

---

[١] في/ ش بلفظ: (هو الثناء)، وفي/ ظ بلفظ: (والحمد الثناء أي بخير ويدل الصفات الجميلة).

[٢] في/ ش بلفظ: (أو لا).

[٣] في/ ش بلفظ: (وغيره).

[٤] في/ ف بزيادة لفظ: (والفاعل).

حَمْدًا لا يَنْفَدُ أَفْضَلُ مِمَّا يَنْبَغي أَنْ يُحْمد، وَصَلّى اللهُ

يحمد لصفاته يحمد لذاته؛ ولئلا يتوهم اختصاص استحقاقه الحمد بذلك الوصف دون غيره (**حمدًا**) مفعول مطلق مبين لنوع الحمد، لوصفه بقوله: (**لا ينفد**)(١) بالدال المهملة وفتح [الفاء[١]] ماضي نَفِدَ بكسرها أي لا يفرغ (**أفضل ما ينبغي**)(٢) أي يطلب (**أن يحمد**) أي يثنى عليه ويوصف، وأفضل: منصوب على أنه بدل من حمدًا، أو صفته أو حال منه، وما: موصول[٢] اسمي، أو نكرة موصوفة، أي[٣] أفضل الحمد الذي ينبغي، أو أفضل[٤] حمد ينبغي حمده به.

(**وصلى الله**)، قال الأزهري: معنى الصلاة من الله تعالى الرحمة(٣)،

---

(١) فالرب عز وجل مستحق للحمد الذي لا ينفد؛ لأن كمالاته لا تنفد فكذلك الحمد الذي هو وصفه بالكمالات لا ينفد، وليس المعنى: لا ينفد مني قولاً؛ لأنه ينفد منه بموته، أو بتشاغله بغيره، ولكن المعنى أن الله مستحق للحمد الذي لا ينفد باعتبار ذلك منسوبًا إليه.

(٢) أفضل ما ينبغي أن يحمد: صفة لحمد، فيكون المؤلف رحمه الله وصف الحمد بوصفين:

الأول: الاستمرارية بقوله: «لا ينفد»، الثاني: كمال النوعية بقوله: «أفضل ما ينبغي أن يحمد» أي أفضل حمد يستحق أن يحمده، وعلى هذا تكون «ما» نكرة موصوفة. (الشرح الممتع ١/ ٦).

(٣) قال ابن القيم رحمه الله في جلاء الأفهام ص (٧٤): «فاختلف الناس في معنى =

---

[١] ساقط من / ف.

[٢] في / ظ، ف بلفظ: (موصوله).

[٣] ساقط من/ ز.

[٤] في/ ف، ش بلفظ: (وأفضل).

. . . .

ومن الملائكة الاستغفار، ومن الآدميين التضرع(١) . . . .

= الصلاة منه سبحانه على أقوال:

أحدها: أنها رحمته. . . وهذا القول هو المعروف عند كثير من المتأخرين.

والقول الثاني: أن صلاة الله مغفرته. . . وهذا القول من جنس الذي قبله وهما ضعيفان لوجوه:

أحدها: أن الله فرق بين صلاته على عباده ورحمته فقال: «. . . أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة» فعطف الرحمة على الصلاة فاقتضى ذلك تغايرهما.

الثاني: أن صلاة الله سبحانه خاصة بأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين، وأما رحمته فوسعت كل شيء.

الثالث: لا خلاف في جواز الرحمة على المؤمنين، واختلف السلف في جواز الصلاة على غير الأنبياء على ثلاثة أقوال. . .».

وصوب ابن القيم وغيره ما حكاه البخاري في صحيحه معلقًا عن أبي العالية: أن الصلاة من الله ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى.

وفي الشرح الممتع ١/ ٦: «في الملأ الأعلى: أي عند الملائكة المقربين، وعلى هذا فمعنى صلى الله على محمد: أي أثنى عليه في الملأ الأعلى، وهذه جملة خبرية لفظًا إنشائية معنى. . . أي أدعو الله عز وجل أن يصلي عليه، فهي بمعنى الدعاء».

(١) قال ابن القيم في جلاء الأفهام ص (٧٨): «بل الصلاة المأمور بها هي الطلب من الله ما أخبر به عن صلاته وصلاة ملائكته، وهي ثناء عليه وإظهار لشرفه وإرادة تكريمه وتقريبه» وقال أيضًا: «وصلاتنا: سؤال الله تعالى أن يفعل ذلك به».

. . . .

وَسَلَّم

والدعــــاء(١) **(وسلـم)** من السـلام(٢) [بمعنى[١]] التحـية، أو السلامة من النـقائص والرذائل(٣)، أو الأمان(٤)، والصلاة عليه ﷺ مستحبة(٥) تتأكد يوم الجمعة وليلـتها(٦)، وكذا كلما ذكر اسمه، وقيل: بـوجوبهـا إذًا[٢](٧)،

---

(١) أي أن يُعْلي ذكره، ويزيده تعظيمًا وتشريفًا، وأخبر الله أنه يثني عليه في الملأ الأعلى، وملائكته، وأمرنا بسؤال الله أن يفعل به ذلك؛ ليجتمع الثناء له من العالم العلوي والسفلي.

(٢) اسم مصدر من سلم، ومصدره تسليم، مشتق من السلام اسم من أسماء الله تعالى مأخوذ من السلامة فهو سبحانه السالم من مماثلة أحد من خلقه، ومن النقص، ومن كل ما ينافي كماله. (انظر: شرح النونية للهراس ٢/ ١٠٥).

(٣) أي أننا ندعو للنبي ﷺ بالسلامة من كل آفة وهذا شامل لحال الحياة وما بعد الممات فهناك أهوال يوم القيامة، ويدخل في ذلك الدعاء لشريعته من التحريف والتبديل.

(٤) دعاء وطلب له، والأمان ضد الخوف.

وفي الشرح الممتع ١/ ٧: «فإذا ضم السلام إلى الصلاة حصل به المطلوب، وزال به المرهوب، فبالسلام يزول المرهوب وتنتفي النقائص، وبالصلاة يحصل المطلوب وتثبت الكمالات».

(٥) في كل حال، وهي واجبة في الجملة، وعلى المذهب ركن في التشهد الأخير، وخطبتي الجمعة كما سيأتي في أركان الصلاة، وباب صلاة الجمعة.

(٦) يأتي في باب صلاة الجمعة.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله مواطن الصلاة على النبي ﷺ فذكر أربعين موطنًا، جلاء الأفهام ص (١٨٠) وما بعدها.

(٧) قال ابن القيم رحمه الله في جلاء الأفهام ص (٢١٤): «وقد اختلف في وجوبها =

---

[١] ساقط من / هـ.

[٢] في/ ظ، ف، ز بلفظ: (إذ قال الله تعالى).

....

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا.........

= كلما ذكر اسمه ﷺ، فقال أبو جعفر الطحاوي، وأبو عبيد الله الحليمي: تجب الصلاة عليه كلما ذكر اسمه.

وقال غيرهما: ذلك مستحب وليس بفرض، ثم اختلفوا فقالت فرقة: تجب الصلاة عليه مرة واحدة في العمر؛ لأن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار، والماهية تحصل بمرة، وهذا محكي عن أبي حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي، قال عياض وابن عبد البر: وهو قول جمهور الأمة.

وقالت فرقة: بل تجب في كل صلاة في تشهدها الأخير، وهو قول الشافعي وأحمد في آخر الروايتين عنه.

وقالت فرقة: الأمر بالصلاة عليه أمر استحباب لا أمر إيجاب، وهذا قول ابن جرير، واحتج الموجبون بحجج:

الأولى: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي**» صححه الحاكم، وحسنه الترمذي.

الثانية: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أنه صعد المنبر فقال: **آمين آمين آمين**... وفيه: **من ذكرت عنده فلم يصل عليك فمات فدخل النار أبعده الله، قل: آمين، فقلت: آمين**» رواه ابن حبان في صحيحه.

الثالثة: ما رواه النسائي... عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي، فإنه من صلى علي مرة صلى الله عليه عشرًا**» وهذا إسناد صحيح.

وقال رحمه الله ص (٢٢١): «وقال نفاة الوجوب: الدليل على قولنا من وجوه:

أحدها: أن السلف الصالح الذين هم القدوة لم يكن أحدهم كلما ذكر النبي ﷺ يقرن الصلاة عليه باسمه وهذا في خطابهم للنبي ﷺ أكثر من أن يذكر.... وهذا ظاهر في الأحاديث.

الثاني: لو كانت واجبة كلما ذكر لكان هذا من أظهر الواجبات، ولبينه النبي ﷺ لأمته بيانًا يقطع العذر وتقوم به الحجة. =

....

. . . .

تَسْلِيماً﴾(١)، وروي: «من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر[١] له ما دام اسمي في ذلك الكتاب(٢)»(٣)، وأتى بالحمد بالجملة الاسمية

= محمداً رسول الله ﷺ، وهذا لا يشرع فضلاً عن أن يجب.

الرابع: أنه كان يجب على من سمع المؤذن وأجابه أن يصلي عليه». اهـ.

(١) سورة الأحزاب، آية (٥٦).

(٢) سيأتي تعريف الكتاب في كلام الشارح في أول كتاب الطهارة.

قال في المطلع ص (٥): «وهو اسم لجنس من الأحكام ونحوها تشتمل على أنواع مختلفة كالطهارة مشتملة على المياه والوضوء والغسل والتيمم...».

(٣) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٣٦، والطبراني في الأوسط، وابن أبي شيبة، والديلمي، وأبو الشيخ في الثواب، والمستغفري في الدعوات، والنميري في الأعلام، وابن سمعان في تاريخه من حديث أبي هريرة، انظر: مجمع الزوائد ١/ ١٣٦ - ١٣٧، المغني عن حمل الأسفار ١/ ٣٠٩، تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ١/ ٢٦٠ - ٢٦١، كشف الخفاء ٢/ ٣٣٨.

وعزاه الكناني في تنزيه الشريعة ١/ ٢٦١ للأصبهاني في ترغيبه من حديث ابن عباس.

والحديث ضعيف ضعفه العراقي والكناني وغيرهما، لأن في إسناده بشر بن عبيد الدارسي، ويزيد بن عياض وهما ضعيفان، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٢٢٨.

ولا يصلح حديث ابن عباس شاهداً لحديث أبي هريرة، لأن إسناده واه جداً، فيه كادح بن رحمة، ونهشل بن سعيد كذابان، انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٢٦١.

قال المنذري في الترغيب والترهيب ١/ ١١١: روي من كلام جعفر بن محمد موقوفًا عليه وهو أشبه.

(١) قال في المصباح ٢/ ٤٦٤: «الفَخَار بالفتح وهو: المباهاة في المكارم والمناقب من

[١] في/ ش بلفظ: (تصلي عليه).

عَلَى أَفْضَلِ الْمُصْطَفَينَ مُحَمَّدٍ

الدالة على الثبوت [والدوام[١]] ؛ لثبوت مالكية الحمد واستحقاقه[٢] له أزلاً وأبدًا ، وبالصلاة بالفعلية الدالة على التجدد أي الحدوث ؛ لحدوث المسؤول وهو[٣] الصلاة أي الرحمة .

(**على أفضل المصطفين محمد**) بلا شك ؛ لقوله ﷺ : «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**(١)»(٢) .

---

(١) قال في المصباح ٢/ ٤٦٤ : «الفَخَار بالفتح وهو : المباهاة في المكارم والمناقب من حسب ونسب وغير ذلك إما في المتكلم ، أو في آبائه» .

أي لا أقول ذلك متبجحًا ، ولكن شكرًا لله وتحدثًا بالنعمة . (حاشية العنقري ١/ ٩) .

(٢) أخرجه مسلم ٤/ ١٧٨٢ - الفضائل - ح ٣ ، أبو داود٥/ ٥٤ - السنة - باب في التخيير بين الأنبياء - ح ٤٦٧٣ ، أحمد ٢/ ٥٤٠ ، ابن أبي شيبة ١١/ ٤٧٧ - الفضائل - ح ١١٧٧٧ ، البيهقي في السنن الكبرى ٩/ ٤ - السير - باب مبتدأ الخلق ، وفي دلائل النبوة ٥/ ٤٧٦ ، البغوي في شرح السنة ١٣/ ٢٠٤ - الفضائل - ح ٣٦٢٥ - من حديث أبي هريرة .

وأخرجه البخاري ٤/ ١٠٥ - الأنبياء - باب قول الله تعالى : ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ...**﴾ ، ٥/ ٢٢٥ - التفسير - تفسير سورة بني إسرائيل ، مسلم ١/ ١٨٤ - الأنبياء - ح ٣٢٧ ، الترمذي ٤/ ٦٢٢ - صفة القيامة - باب ما جاء في الشفاعة - ح ٢٤٣٤ ، أحمد ٢/ ٤٣٥ ، أبو عوانة ١/ ١٧١ ، ١٧٣ ، ابن منده في الإيمان ٣/ ٨٢٨ - ٨٣٠ - ح ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، البيهقي في دلائل النبوة ٥/ ٤٧٦ - ٤٧٧ ، البغوي في شرح السنة ١٥/ ١٥٣ - الفتن - باب شفاعة الرسول ﷺ - =

---

[١] ساقط من / ف .

[٢] في / ز بلفظ : «واستحقاقه» ، وفي بقية النسخ : «أو استحقاقه» .

[٣] في/ ز بلفظ : «وهي» .

. . . .

وخص ببعثه إلى الناس كافة(١)، وبالشفاعة(٢)، والأنبياء تحت لوائه(٣)، والمصطفون: جمع مصطفى، وهو المختار من الصفوة(٥)، وطاؤه منقلبة عن تاء(٥)، ومحمد من أسمائه ﷺ وسمي به [١لكثرة خصاله الحميدة ١] سمي به قبله سبعة عشر شخصًا على ما قاله[٢] ابن

= ح ٤٣٣٢، بمعناه من حديث أبي هريرة، وهو جزء من حديث طويل.

وأخرجه أحمد ٣/ ٢، الترمذي ٥/ ٣٠٨- تفسير القرآن- ح ٣١٤٨- من حديث أبي سعيد الخدري.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة ٢/ ٣٦٩- ٣٧٠- ح ٧٩٣، أبو يعلى في مسنده ١٣/ ٤٨١- ح ٧٤٩٣- ابن حبان كما في الإحسان ٨/ ١٣٧- ح ٦٤٤٤- من حديث عبد الله بن سلام.

(١) كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم جَمِيعًا﴾.

(٢) الشفاعة في اللغة: جعل الشفع وترًا.

واصطلاحًا: التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة.

أي أنه ﷺ مخصوص بالشفاعة العظمى وهى من المقام المحمود الذي يحمده فيه الأولون والآخرون.

(٢) قال في المصباح ٢/ ٥٦١: «لواء الجيش علمه وهو دون الراية، والجمع ألوية».

(٣) قال في المطلع ص (٣): «المصطفى: هو الخالص من الخلق».

والمصطفون من الخلق هم أولو العزم من الرسل، وقد سبقوا ص (٩٧).

(٤) لوقوعها بعد حرف الإطباق، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصفوا من فعل، نقل إلى افتعل اصتفوا، فثقل النطق به فقيل: اصطفى.

[١- ١] ساقط من / ش، هـ.

[٢] في/ ش بلفظ: «نقله».

وَعَلى آلِهِ

الهائم عن بعض الحفاظ، بخلاف أحمد فإنه لم[١] يسم به قبله(١).

(**وعلى آله**) أي أتباعه على(٢) دينه، نص عليه أحمد(٣)،

---

(١) سبق كلام ابن القيم رحمه الله في الفرق بين اسم أحمد ومحمد.
وقال أيضًا في جلاء الأفهام ص (٩٨): «سمي محمد وأحمد؛ لأنه يحمد أكثر مما يحمد غيره وأفضل مما يحمد غيره، فالاسمان واقعان على المفعول وهذا هو المختار وذلك أبلغ في مدحه وأتم معنى، ولو أريد به معنى الفاعل لسمي حمادًا... وأيضًا فإن الاسمين إنما اشتقا من أخلاقه وخصائله المحمودة التي لأجلها استحق أن يسمى محمدًا وأحمد فهو الذي يحمده أهل الدنيا والآخرة، ويحمده أهل السماء والأرض، فلكثرة خصائله المحمودة سمي باسمين من أسماء الحمد يقتضيان التفضيل والزيادة في القدر والصفة».

(٢) قال ابن القيم رحمه الله في جلاء الأفهام ص (١٠٤): «وفيه قولان ـ أي معنى الآل واشتقاقه ـ أحدهما: أن أصله أهل، ثم قلبت الهاء همزة فقيل: آل، ثم سهلت على قياس أمثالها فقيل: آل... وهذا القول ضعيف من وجوه... وقيل: بل أصله أول وذكره صاحب الصحاح، قال: وآل الرجل أهله وعياله، وآله أيضًا أتباعه، وهو عند هؤلاء مشتق من آل يئول إذا رجع فآل الرجل هم الذين يرجعون إليه ويضافون إليه ويؤلهم أي يسوسهم... ونفسه أحق بذلك من غيره».
وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٢٢/ ٤٦٣: «وسبب ذلك أن لفظ الآل أصله أول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فقيل آل، ومن قال: أصله أهل فقلبت الهاء ألفًا فقد غلط؛ فإنه قال ما لا دليل عليه وادعى القلب الشاذ من غير حجة مع مخالفته للأصل... فآل الشخص هم من يئوله ويئول إليه ويرجع إليه، ونفسه هي أول وأولى من يسوسه ويئول إليه».

(٣) الإمام أحمد: هو إمام أهل السنة وإمام الحنابلة أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١) لقبه بذلك الإمام الشافعي رضي الله عنه، جاء في =

---

[٣] في/ ز بلفظ: «لم يكن».

. . . .

وعليه[1] أكثر الأصحاب، ذكره في شرح التحرير[2]، وقدمهم للأمر

= كتاب طبقات الحنابلة ١/ ٥: وقال الربيع بن سليمان قال لنا الشافعي: أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة. اهـ.

وأطلق عليه هذا اللقب - أيضًا - البهوتي في كتابه: منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ص / ٢٢، قال: أي الإمام المقتدى به، يعني بذلك الإمام أحمد رحمه الله. (١٦٤ - ٢٤١ هـ).

(١) قال ابن القيم رحمه الله في جلاء الأفهام ص (١٠٩): «واختلف في آل النبي ﷺ على أربعة أقوال:

فقيل: هم الذين حرمت عليهم الصدقة - وسيأتي بيانهم في كتاب الزكاة -.

والثاني: أنهم ذريته وأزواجه خاصة.

والثالث: أتباعه إلى يوم القيامة.

والرابع: الأتقياء من أمته، ثم ذكر حجج هذه الأقوال.

وانظر: مجموع الفتاوى ٢٢/ ٤٦٠.

ورجح شيخ الإسلام: أن آله أهل بيته كما في الاختيارات ص (٥٥)، وقال أيضًا: «وفي دخول أزواجه في أهل بيته روايتان، والمختار الدخول، وأفضل أهل بيته علي وفاطمة، وحسن وحسين الذين أدار عليهم الكساء، وخصهم بالدعاء».

وفي الشرح الممتع ١/ ٨: «إذا ذكر الآل وحده فالمراد جميع أتباعه على دينه، ويدخل بالأولوية من على دينه من قرابته. . . وأما إذا ذكر معه غيره فإنه بحسب السياق، وهنا ذكر الآل والأصحاب ومن تعبد فنفسرها بأنهم المؤمنون من قرابته».

(٢) في أصول الفقه لعلي بن سليمان المرداوي صاحب الإنصاف والتنقيح وغيرهما، المتوفى سنة (٨٥٨ هـ) ثم اختصره ابن النجار.

. . . .

وَأَصْحَابِهِ

بالصلاة عليهم(١)، وإضافته إلى الضمير جائز عند الأكثر، وعمل أكثر المصنفين عليه، ومنعه الكسائي والنحاس[١] والزبيدي(٢).

(**وأصحابه**) جمع صاحب بمعنى الصحابي[٢]، وهو: من اجتمع بالنبي[٣] ﷺ مؤمنًا، ومات على[٤] ذلك(٣)، وعطفهم على الآل[٥] من عطف الخاص على [العام[٦]](٤)، وفي الجمع بين الصحب

---

(١) في قوله: «اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد».

(٢) قال في كشاف القناع ١/ ١٦: «والصواب: جواز إضافته للضمير، خلافًا للكسائي والنحاس، والزبيدي فمنعوها لتوغله في الإبهام».

(٣) قال في المطلع ص (١٧٨): «الصحابة في الأصل مصدر، قال الجوهري: صحبه يصحبه صُحبة بالضم، وصحابة بالفتح، وجمع الصاحب: صَحْب... والأصحاب: جمع صحب.. وجمع الأصحاب: أصاحيب، واختلف في الصحابي: فنقل الخطيب بإسناده عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال: أصحاب رسول الله ﷺ كل من صحبه سنة أو شهرًا أو يومًا أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه، وهذا مذهب أهل الحديث نقله عنهم البخاري وغيره.

وحكي عن سعيد بن المسيب أنه قال: لا يعد الصحابي صحابيًا إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، أو غزا معه غزوة، أو غزوتين، أو غير ذلك، والصحيح الأول».

وانظر: إحكام الأحكام للآمدي ٢/ ٩٤، وروضة الناظر ٢/ ٤٠٤، والمسودة ص (٢٩٢)، والكوكب المنير ٢/ ٤٦٥.

(٤) هذا على القول بأن آله أتباعه على دينه، وعلى ما اختاره شيخ الإسلام كما سبق =

---

[١] في/ ف، ظ بلفظ: (ابن النحاس).

[٢] في / ز بلفظ: (الصحابة).

[٣] في/ ف بلفظ: (من اجتمع به عليه الصلاة والسلام).

[٤] في / ز بلفظ: (على الإيمان).

[٥] في/ ف، ز بلفظ: (الأول)، وفي / هـ بلفظ: (آل).

[٦] ساقط من / ز.

وَمَنْ تَعَبَّد. أَمَّا بَعْدُ

والآل مخالفة للمبتدعة؛ لأنهم يوالون الآل[1] دون الصحب(١)، **(ومن تعبد)** أي عبد الله تعالى(٢).

والعبادة: ما أمر به شرعًا من اطراد عرفي واقتضاء عقلي(٣).

(أما بعد) أي بعد ما ذكر من حمد الله والصلاة على رسوله، وهذه الكلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى غيره(٤)، ويستحب الإتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء به ﷺ، فإنه كان يأتي بها في خطبه وشبهها(٥)،

= أنهم أهل بيته فهو من عطف العام على الخاص.

وسائغ عطف الخاص على العام تنويهًا بشأنه، وتعظيمًا لأمره.

(١) كالرافضة قبحهم الله يسبون الصحابة، ويتبرءون منهم.

(٢) قال في المطلع ص (٩٣): «العبادة: الطاعة مع الخضوع والتذلل.. ويقال: طريق معبد إذا كان مذللاً موطوءاً بالأقدام».

(٣) أي ليست العبادة ما درج عليه عرف الناس، وما اقتضته مقاييسهم وعقولهم.
والتعريف الجامع أن يقال: أما تعريفها باعتبار المتعبد به فهي ما ذكره شيخ الإسلام: أنها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة. (العبودية ص ٣٨).

وأما تعريفها باعتبار التعبد فهي: التذلل لله تعالى بفعل أوامره واجتناب نواهيه محبة وتعظيمًا.

(٤) وهذا فيه نظر؛ لأن العلماء ينتقلون من أسلوب إلى آخر، ولا يأتون بأما بعد.

والأقرب: أنه يؤتى بها للدخول في الموضوع المراد. (انظر: الشرح الممتع ١/ ١٠).

(٥) قال في كشاف القناع ١/ ١٧: «واختلف في أول من نطق بها، فقيل: داود عليه السلام، وقيل: يعقوب عليه السلام، وقيل: يعرب بن قحطان، وقيل: كعب بن لؤي، وقيل: قس بن ساعدة، وقيل: سحبان بن وائل، قال الحافظ ابن حجر: والأول أشبه». =

---

[١] في/ ز بلفظ: (الأول).

. . . .

حتى رواه الحافظ عبد القادر[١] الرهاوي(١) في الأربعين التي له(٢) عن أربعين صحابيًا ذكره [ابن[٢]] قندس(٣) في حواشي المحرر.

وقيل: إنها فصل الخطاب المشار إليه في الآية(٤)، والصحيح: أنه[٣] الفصل بين الحق والباطل(٥)، والمعروف بناء بعد على الضم(٦) وأجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة(٧) والفتح بلا تنوين على تقدير المضاف

---

(١) عبد القادر بن عبد الله الفهمي الرهاوي محدث الجزيرة كان كثير التصنيف في الفرائض والحساب توفي يوم السبت ثاني جمادي الأول سنة (٦١٢ هـ).

(٢) خرجه بأربعين إسناد لا يتكرر فيه رجل واحد من أولها إلى آخرها مما سمعه من أربعين مدينة. قال المنذري: وهو كبير في مجلدين.

(٣) أبو بكر بن إبراهيم بن قندس تقي الدين البعلي صاحب (حواشي الفروع) و(حواشي المحرر)، توفي سنة (٨٦١ هـ).

(٤) وهي قوله تعالى: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ ﴾، سورة ص، آية (٢٠).

(٥) انظر: تيسير الكريم الرحمن ٦/ ٤١٣.

(٦) إذا قطعت عن الإضافة مع نية المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾، انظر: أوضح المسالك ٤/ ١٥٩.

(٧) إخراجًا لها عن الظرفية، ولقطعها عن الإضافة مع عدم نية المضاف إليه، قال في أوضح المسالك ٤/ ١٥٤: «ويجب إعرابهما - قبل وبعد - في ثلاث صور: أن يصرح بالمضاف إليه، وأن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب وترك التنوين، وأن يحذف ولا ينوى شيء فيبقى الإعراب ويرجع التنوين»، و«أما» حرف تفصيل مضمن معنى الشرط، ومعناها: مهما يكن من شيء، و«بعد» ظرف زمان مبني على الضم كما سبق.

---

[١] في/ ف، ز، ظ بلفظ: (القاهر).

[٢] ساقط من/ ز.

[٣] في/ ظ، ز، بلفظ: (أنها).

فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي الفِقْهِ

إليـه (**فهـذا**[١]) إشارة إلى ما تصوره في الذهن(١) وأقامه مُقام المقروء[٢] الموجود بالعيان(٢)، (**مختصر**) أي موجز، وهو ما قل لفظه وكثر معناه.

قال علي رضي الله عنه: «خير الكلام ما قل ودل، ولم يُطل فيمل»(٣) (**في الفقه**) وهو لغة(٤) الفهم(٥).

---

(١) قال في المصباح ١/ ٢١١: «الذهن الذكاء والفطنة، والجمع أذهان».

(٢) أي لما تأكد عزمه على تصنيفه عامله معاملة الموجود وهذا هو المعروف لغة، قال تعالى: ﴿**هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ**﴾.

وقيل: بل ترك موضع الخطبة مبيضًا إلى أن فرغ من تصنيف الكتاب، ثم كتب الخطبة، فتكون الإشارة إلى موجود. حاشية ابن قاسم ١/ ٤٥.

(٣) قال في المصباح ٢/ ٥٨٠: «مللت منه مَلَلاً من باب تعب، ومَلالَةً سئمت وضجرت، والفاعل ملول».

(٤) لغة: منصوب على نزع الخافض، أو على الحال، أو على التمييز.

ومثله: عرفًا وشرعًا، واصطلاحًا. وسبق تعريف اللغة.

(٥) الفهم: إدراك معنى الكلام لا جودة الذهن. (شرح الكوكب المنير ١/ ٤٠).

وقيل: إدراك معنى الشيء بسرعة.

ويقال: فقه بالكسر لمطلق الفهم، وبالضم إذا كان سجية، وبالفتح إذا ظهر على غيره. انظر: المصباح ٢/ ٤٧٩.

قال في المطلع ص (٣٩٧): «فالفقهاء واحدهم فقيه، وهو العالم بالأحكام الشرعية العملية كالحل والحرمة والصحة والفساد».

---

[١] في/ ش بلفظ: (فهذه).

[٢] في/ ف بلفظ: (المقرر)، وفي/ هـ بلفظ: (المقروء خير).

. . . .

واصطلاحًا: معرفة الأحكام الشرعية(١) [الفرعية[١]](٢) بالاستدلال(٣) بالفعل(٤) أو بالقوة القريبة(٥).

(١) أي المتلقاة من الشرع كالوجوب والتحريم فخرج به الأحكام العقلية كمعرفة أن الكل أكبر من الجزء، والأحكام العادية كمعرفة نزول الطل في الليلة الشاتية إذا كان الجو صحوًا. (الأصول من علم الأصول ص ٤).

(٢) أخرج الأحكام الأصولية.

(٣) مثل أن يقول: هذه المسألة حكمها كذا، ودليلها كذا. (حاشية العنقري ١/ ١١).

(٤) قال في شرح الكوكب المنير ١/ ٤١: «من الفعل أي بالتهيؤ لمعرفتها بالاستدلال» وفي حاشية ابن قاسم ١/ ٤٦: «ولو لم يكن حالاً لكن معه قوة يستخرج بها الدليل من الكتاب والسنة بالبحث والمطالعة».

(٥) وهذا التعريف لأكثر الأصحاب المتقدمين.

وقيل: هو العلم بأفعال المكلفين الشرعية من تحليل وتحريم. (شرح الكوكب المنير ١/ ٤١) وقيل: العلم بالأحكام الشرعية، وهناك تعريفات أخرى.

انظر: تعريف الفقه في الاصطلاح في: (الإحكام للآمدي ١/ ٦، والروضة وشرحها لبدران ١/ ١٩، والتمهيد للإسنوي ص ٥، والقواعد والفوائد الأصولية ص ٤، والحدود للباجي ص ٣٥، وفواتح الرحموت ١/ ١٠، وإرشاد الفحول ص ٣، والتعريفات للجرجاني ص ١٧٥).

والأقرب في تعريف الفقه اصطلاحًا: معرفة الأحكام الشرعية العملية بأدلتها التفصيلية.

فقولنا: «معرفة» ليشمل العلم والظن؛ لأن إدراك الأحكام الفقهية قد يكون يقينيًا، وقد يكون ظنيًا. وقولنا: «الشرعية» سبق قريبًا.

قولنا: «العملية» ليخرج ما يتعلق بالاعتقاد كتوحيد الله، ومعرفة أسمائه وصفاته، فلا يسمى ذلك فقهًا في الاصطلاح. =

---

[١] ساقط من / هـ، ز.

مِنْ مقنع الإِمام المُوفق أبي مُحَمَّد

(من مقنع) أي من الكتاب المسمى بالمقنع[(١)]، تأليف (الإمام)[(٢)] المقتدى به شيخ المذهب، (الموفق أبي محمد)[(٣)] عبد الله بن أحمد بن

= وقولنا: «بأدلتها التفصيلية» ليخرج أصول الفقه؛ لأن البحث فيه إنما يكون في أدلة الفقه الإجمالية. (الأصول من علم الأصول ص (٤)).

قال في كشاف القناع ١/ ١٧: «والفقيه من عرف جملة غالبه بالاستدلال، وموضوعه: أفعال العباد من حيث تعلق الشرعية بها، ومسائله: ما يذكر في كل باب من أبوابه» وقال ابن قاسم في حاشيته ١/ ٤٦: «واستمداده: الكتاب والسنة، والإجماع، والقياس، وسائر الأدلة المعروفة، وفائدته: امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه المحصلين للفوائد الدنيوية والأخروية، وحكمه: الوجوب العيني أو الكفائي وواضعه: الأئمة المجتهدون».

(١) وقد اجتهد مؤلفه رحمه الله في جمعه وترتيبه وإيجازه وسطًا بين الطويل والقصير، وجامعًا لأكثر الأحكام عرية عن الدليل أو التعليل، وقد أطلق مؤلفه في كثير من مسائله روايتين، ليتدرب الطالب على ترجيح الروايات فيتربى فيه الميل إلى الدليل وقد خدمه الأصحاب من جهة الشرح كالشرح الكبير، والمبدع والممتع.

ومن جهة الغريب كالمطلع، ومن جهة بيان الراجح من الروايات كالإنصاف والتنقيح المشبع، ومن جهة بيان أدلة مسائله كما في كفاية المستقنع، ومن جهة اختصاره كما في زاد المستقنع. انظر: (الانصاف ١/ ٣، المدخل ص (٢٢٢)، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/ ١١٢).

(٢) سبق الكلام على قوله: «الإمام».

(٣) ذكر البهوتي في شرح المفردات مصطلحات صاحب الكتاب التي ذكرها في منظومته فقال ص ٣٦: «أي حيث أطلق الشيخ في كلامه فمراده الإمام الرباني المتفق على إمامته وديانته موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن =

على قَوْلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الرَّاجِحُ في مَذْهَبِ أحمد.

محمد بن قدامة المقدسي تغمده الله برحمته، وأعاد علينا من بركته(١).

(**على قول واحد**) وكذلك صنعت في شرحه[١] فلم أتعرض للخلاف طلبًا[٢] للاختصار(٢)، (**وهو**) أي القول الواحد الذي يذكره، ويحذف ما سواه من الأقوال إن كان[٣] هو القول (**الراجح**) أي المعتمد (**في مذهب**) إمام الأئمة وناصر السنة أبي عبد الله (**أحمد**) بن محمد بن حنبل الشيباني نسبة إلى جده شيبان بن ذهيل بن ثعلبة(٣).

= قدامة المقدسي صاحب المغني والمقنع والعمدة وروضة الأصول وغيرها» (٥٤١ ـ ٦٢٠ هـ).

وذكر الثقفي في مفاتيحه ٢/ ١١٢ أن لقب الشيخ يطلق عند المتأخرين على ابن قدامة كصاحب الفروع والفائق والاختبارات، وذكر ٢/ ١٤١ إن هذا اللفظ: «الشيخ» يطلق عند المتأخرين على شيخ الإسلام ابن تيمية، منهم ابن قندس في حواشي الفروع وصاحب الإقناع. وفي كتاب المسودة ص ٢٨: ومال الشيخ ـ يعني الموفق.

(١) قال شيخ الإسلام: «قول القائل: أنا في بركة فلان إن أراد بركة مستقلة بتحصيل المصالح ودفع المضار فكذب وأشرك، وإن أراد فلانًا دعا لي فانتفعت بدعائه، أو أنه علمني وأدبني فأنا في بركة ما انتفعت به وتأديبه فصحيح، وإن أراد بذلك أنه بعد موته يجلب المنافع ويدفع المضار، أو مجرد صلاحه ودينه قربة من الله ينفعني من غير أن أطيع الله فكذب». مجموع الفتاوى ج ١١ ص ١١٣.

(٢) وقد تعرض الشارح للخلاف بين الأصحاب نادراً.

(٣) انظر ترجمة الإمام أحمد في: طبقات الحنابلة ١/ ٤، والبداية والنهاية =

---

[١] في/ ف بلفظ: (شرعه).

[٢] في / ز بلفظ: (طالبًا).

[٣] في / ف بلفظ: (كانت)، وفي/ هـ بلفظ: (كان من الأقوال)، وفي / ز بلفظ: (ن كان القول الراجح).

وربما حذفت منه مسائل نادرة

والمذهب في الأصل [أي في اللغة: [١]] الذهاب، أو زمانه، أو مكانه، ثم أطلق على ما قاله المجتهد(١) [[٢] بدليل ومات قائلاً به، وكذا ما أجري مجرى قوله من فعل أو إيماء(٢) أو نحوه[٢]] **(وربما حذفت منه مسائل)** جمع مسألة من السؤال وهي[٣] ما يبرهن(٣) عنه[٤] في العلم(٤)، **(نادرة)**

= ١٠/ ٣٢٥، وسير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٧، وتاريخ بغداد ٤/ ٤١٢، والمنهج الأحمد ١/ ٥١، وشذرات الذهب ١/ ٥١، وحلية الأولياء ٩/ ١٦١، والعبر ١/ ٤٣٥.

(١) الاجتهاد لغة: بذل الجهد لإدراك أمر شاق.
واصطلاحًا: بذل الجهد لإدراك حكم شرعي.
والمجتهد: من بذل جهده لذلك، والاجتهاد قد يتجزأ فيكون في باب واحد من أبواب العلم، أو في مسألة من مسائله (الأصول من علم الأصول ص ٥٦).

(٢) ما فهم من عبارته بطريق اللزوم، وهو داخل في معنى اللزوم.
انظر في مصطلحات الحنابلة: الفروع ١/ ٦٣، والمطلع ص (٤٦٠)، والمسودة ص ٥٢٩، وتصحيح الفروع ١/ ٦٤، وكشاف القناع ١/ ٢١، وصفة الفتوى ص ١١٣، والمدخل ص ٥٥، وأصول مذهب الإمام أحمد ٧٩٩.

(٣) قال في المصباح ١/ ٤٦: «البرهان: الحجة».

(٤) العلم: هو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا، (الأصول من علم الأصول ص ١٠).
وانظر تعريفات العلم في: (المستصفى ١/ ٢٤، والمسودة ص ٥٧٥، والإحكام للآمدي ١/ ١١، وشرح الكوكب المنير ١/ ٦١، والمعتمد ١/ ١٠، وإرشاد الفحول ص (٤)).

---

[١] ساقط من / ز، ف.

[٢-٢] ساقط من / ف.

[٣] في/ ز بلفظ: (وهو).

[٤] في/ ش، هـ، بلفظ (عليه).

الوُقُوعِ، وزدتُ مَا عَلَى مِثْله يُعتمَدُ إذ الهممُ قَدْ قَصُرَتْ، والأسْبَاب المثبِّطَة عَنْ نَيل المرادِ قَد

أي قليلة (**الوقوع**) لعدم شدة الحاجة إليها.

(**وزدت**) على ما في المقنع من الفوائد (**ما على مثله يعتمد**) أي يعول لموافقته الصحيح(١) (**إذ الهمم قد قصرت**(٢)) تعليل لاختصاره المقنع. والهمم[١]: جمع همة بفتح الهاء وكسرها، يقال هممت بالشيء إذا أردته (**والأسباب**) جمع سبب، وهو: ما يتوصل به إلى إدراك المقصود(٣) (**المثبطة**) أي الشاغلة (**عن نيل المراد**) أي إدراك المراد أي المقصود (**قد كثرت**) لسبق القضاء(٤) بأنه «لا يأتي على الناس زمان إلا والذي بعده شر

---

(١) أثنى رحمه الله على شرحه للزاد من وجوه:
الأول: كونه في الفقه.
الثاني: كونه مختصراً.
الثالث: كونه مختصراً من كتاب المقنع للموفق.
الرابع: كونه على قول واحد هو الراجح من مذهب الإمام أحمد.
الخامس: كونه حذف ما ندر وقوعه، وزاد ما على مثله يعتمد.

(٢) قال في المصباح ٢/ ٥٠٥: «قصرت عن الشيء قصوراً من باب قعد: عجزت عنه».

(٣) قال في المصباح ١/ ٢٦٢: «والسبب: الحبل، وهو ما يتوصل به إلى الاستعلاء، ثم استعير لكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور».

(٤) أي القضاء الكوني القدري، لا الشرعي الديني، فهو سبحانه يريد الخير ويأمر به، ولم يأمر بالشر بل نهى عنه ولم يرضه ديناً وشرعاً وإن كان مريداً له خلقاً وقدراً. (حاشية ابن قاسم ١/ ٥١).

---

[١] في/ ف بلفظ: (والهمم).

كَثُرَتْ، ومَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ حَوى مَا يُغني عَنِ التَّطويلِ، ولاَ حَوْلَ وَلا قُوةَ إلا باللهِ

منه حتى تلقوا ربكم»[١]، (و) هذا المختصر (**مع صغر حجمه**[٢] **حوى**) أي جمع (**ما يغني عن التطويل**) لاشتماله على جُل المهمات التي يكثر وقوعها ولو بمفهومه[٣].

(**ولا حول ولا قوة إلا بالله**[٤]) أي لا تحال من حال إلى حال، ولا قوة

---

(١) أخرجه البخاري ٨/ ٩٠ ـ الفتن ـ باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، الترمذي ٤/ ٤٩٢ ـ الفتن ـ ح ٢٢٠٦، أحمد ٣/ ١١٧، ١٣٢، ١٧٧، الطبراني في الصغير ١/ ١٩٢، السهمي في تاريخ جرجان ص ٢٧٨، الخطيب البغدادي في تاريخه ٨/ ١٧٣ ـ من حديث أنس بن مالك مرفوعًا وعزاه الحافظ ابن حجر للإسماعيلي وابن منده، انظر: فتح الباري ١٣/ ٢٠.

(٢) حجم الشيء ضخامته. (المطلع ص ٤).

(٣) المفهوم: ما دل عليه اللفظ، لا في محل النطق لقوله تعالى: ﴿**فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ**﴾ فإنه يدل على تحريم ما هو أعظم، وهو الضرب.

(٤) قال في المطلع ص (٥٢): «لا حول ولا قوة إلا بالله في إعرابها خمسة أوجه: بناء الأول على الفتح، ورفعه على التنوين، فمع بناء الأول يجوز رفع الثاني ونصبه منونين وبناؤه، ومع رفع الأول يجوز رفع الثاني وبناؤه، ويمتنع نصبه؛ لأنه لا وجه له».

وقال أيضًا: «قال ابن الأنباري الحول معناه في كلام العرب الحيلة... وقال أبو الهيثم الرازي: لا حول: أصله من حال الشيء إذا تحرك، تقول لا حركة ولا استطاعة إلا بالله».

وقال أيضًا: «ويقال: الحوقلة، والحولقة، والأول الأكثر في كلامهم».

والقوة: صفة يستطيع بها القوي أن يفعل بلا ضعف.

وقوله: «إلا بالله» الباء للاستعانة، فالمؤلف استعان بالله أن ييسر له الأمر.

....

وَهُوَ حَسْبُنا ونِعْمَ الوكِيلُ.

على ذلك إلا بالله، وقيل: لا حول[١] عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بتوفيق الله، والمعنى الأول أجمع[٢] وأشمل (**وهو حسبنا**)(١) أي كافينا (**ونعم الوكيل**)(٢) جل جلاله(٣) أي المفوض إليه تدبير خلقه، والقائم بمصالحهم، أو الحافظ، ونعم الوكيل: إما معطوف على [الأول[٣]] وهو حسبنا، والمخصوص محذوف، أو على حسبنا والمخصوص هو الضمير المتقدم[٤](٤).

❊ ❊ ❊

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (٥٨): «ولا يفرد المنفرد ضمير الدعاء؛ لأنه يدعو لنفسه وللمؤمنين».

(٢) الوكيل: هو الذي فوض إليه الأمر، فيكون تفويضنا الأمر إلى الله تفويض افتقار وحاجة؛ لأنه هو الذي منه الإعداد والإمداد كما أنه هو الذي منه الإيجاد. (الشرح الممتع ١/ ١٨).

(٣) قال في المصباح ١/ ١٠٥: «جلَّ الشيء يَجِل بالكسر عظم، وجلال الله عظمته».

(٤) أي ونعم الوكيل الله، وعلى الثاني: وهو نِعم الوكيل.

❊ ❊ ❊

---

[١] في/ ز بلفظ: (تحول).

[٢] في / ش بلفظ: «جمع وشمل».

[٣] ساقط من / هـ، ز، ف، وفي/ ش بلفظ: (الأولى).

[٤] في/ ف بلفظ: (المقدم).